



الجمهورية اليمنية
جامعة عدن
كلية الاقتصاد
قسم الاقتصاد العام

الاستثمارات العربية البينية ودورها في تحقيق التكامل

الاقتصادي العربي

رسالة مقدمة من
الطالبة / فايزه أحمد سعيد عوض

قدمت هذه الرسالة استكمالاً لمتطلبات نيل درجة الماجستير في الاقتصاد العام -
جامعة عدن

المشرف العلمي
أستاذ مشارك د. جعفر حسين منيعم

١٤٣١هـ - ٢٠١٠م

المقدمة:

منذ منتصف القرن الماضي والعرب يراودهم حلم تحقيق الوحدة العربية، يدفعهم إلى ذلك عوامل عدة أهمها: اللغة المشتركة، والتواصل الجغرافي، والثقافة، والانتماء الديني، والتاريخ المشترك.

وعلى الرغم من توافر كل هذه المقومات، وعلى الرغم أيضاً من المحاولات التي جرت بين بعض الدول العربية للوحدة الكاملة أو الجزئية، فإن هذه المحاولات كان يغلب عليها الاندفاع العاطفي أو كانت نتاج ردود أفعال آنية سرعان ما تصطدم بمعوقات يفرضها الواقع وتتبخر معها الآمال والأمانى.

وقد كانت البلدان العربية سباقة في تأسيس مجلس الوحدة الاقتصادية العربية في عام ١٩٥٧م بهدف توحيد السياسات الاقتصادية وإنشاء كتل إقليمي يحمي مصالح البلدان العربية من ناحية ويؤسس لتحقيق الوحدة العربية من الناحية الأخرى. وقد اتخذت البلدان العربية في سبيل ذلك العديد من القرارات التي اتسم تنفيذها بالتباطؤ الشديد أحياناً وعدم التنفيذ لها في أحيان كثيرة.

لقد مضت أكثر من خمسين سنة منذ قيام مجلس الوحدة الاقتصادية العربية كأحد المجالس التابعة لجامعة الدول العربية التي تأسست في عام ١٩٤٥م، إلا أن نظرة إلى واقع الحال تبين أن البلدان العربية قد تخلفت عن تحقيق أهدافها في حين استطاع الآخرون قطع أشواط كبيرة، بل وتحقيق وحدة بلدانهم الاقتصادية مثل الاتحاد الأوروبي، رغم عدم توفر عوامل الالتقاء بينهم مثلما هو الحال في البلدان العربية، سوى سعيهم إلى تحقيق مصالحهم الاقتصادية، رغم الفاصل الزمني الكبير بين بدايات البلدان العربية لتحقيق وحدتها الاقتصادية وبين تلك البلدان لصالح البلدان العربية بعدة سنوات.

ومن الواضح أن انتقال الدول العربية إلى اقتصاد السوق وتحرير التجارة والاستثمار تحت ضغط المتغيرات الدولية في العقدين الآخرين، لم يؤد أيضاً إلى نجاحها في تجسيد كيانات اقتصادية متكاملة فيما بينها عن طريق التكتل والاندماج وتكوين مناطق حرة وسوق مشتركة.

لذلك فإن تحقيق التكامل الاقتصادي العربي عن طريق تسهيل حركة الاستثمارات العربية البينية كواحدة من أهم أدوات التكامل الاقتصادي، هو أمر تفرضه متغيرات الوضع الدولي التي تدفع التجمعات الإقليمية إلى التكتل حفاظاً على مصالحها في مواجهة تيارات العولمة.

مشكلة البحث:

- يناقش البحث واقع الاستثمارات العربية البينية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، حيث يحاول البحث الإجابة على التساؤلات الرئيسية الآتية:
- (١) ما هو واقع الاستثمار بين الدول العربية، وهل يتناسب حجم هذه الاستثمارات وتوزيعها القطاعي مع التحديات التي تفرضها المتغيرات الدولية الحالية؟ وما هي المعوقات التي تواجهها هذه الاستثمارات؟
 - (٢) هل بيئة الاستثمار في الدول العربية مناسبة لجذب الاستثمارات العربية البينية ناهيك عن الاستثمارات الأجنبية المباشرة؟
 - (٣) ما هو الدور الذي يمكن أن تلعبه الاستثمارات العربية البينية في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي؟
 - (٤) ما هي المشكلات التي تعوق تطور الاستثمارات العربية البينية والتكامل الاقتصادي العربي؟ وكيف يمكن التغلب عليها؟

أهمية البحث:

تكمن أهمية البحث في انه يتناول مسألة ذات بعد استراتيجي ومؤثر على مصير الدول العربية، فقد فرضت العولمة تسارعا في المتغيرات السياسية والاقتصادية يصعب معه أن تستطيع دولة عربية بمفردها مواجهة هذه المتغيرات. وتمتلك الدول العربية كثيرا من مقومات التكامل الاقتصادي إلى جانب انجازها العديد من الموثيق والاتفاقيات الاقتصادية. إلا أن المشكلة تبدو في عدم قدرة الدول العربية على تحويل هذه المقومات والموثيق إلى كتل اقتصادي يقوم على تكامل اقتصاد مجموع هذه الدول لحماية مصالحها المشتركة في مواجهة التكتلات الاقتصادية الأخرى ومواجهة المتغيرات التي يفرضها الإيقاع السريع لتيار العولمة على الساحة الدولية.

من هنا تبرز أهمية هذا البحث في كونه يحلل الواقع الاقتصادي للدول العربية من خلال تبيان مدى تطور الاستثمارات البينية والدور الذي يمكن أن تلعبه في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي، وتحديد المشكلات التي تواجه هذا الأمر، ومن ثم وضع رؤية لكيفية التغلب على هذه المشكلات.

فرضيات البحث:

يقوم البحث على الفرضيتين الآتيتين:

الفرضية الأولى: تلعب الاستثمارات العربية البينية دوراً محدوداً في تحقيق التكامل الاقتصادي العربي.

الفرضية الثانية: يمكن للاستثمارات العربية البينية أن تمثل إطاراً فاعلاً في التكامل الاقتصادي العربي إذا تمت معالجة معوقات الاستثمار، وإدارة الاستثمارات باتجاه استغلال الموارد الاقتصادية المتاحة في مشروعات عملاقة مشتركة تخدم التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الدول العربية.

منهجية البحث:

يعتمد البحث على المنهج الوصفي التحليلي، حيث يعد هذا الأسلوب ملائماً لطبيعة البحث والأهداف المراد تحقيقها منه، وذلك من حيث وصف وتحليل المفاهيم الأساسية للاستثمار والتكامل الاقتصادي والخطوات التي قطعتها الدول العربية في سبيل تحقيق هذا التكامل فيما بينها. إضافة إلى ذلك فقد استخدمت بعض الأساليب الإحصائية لتحليل الواقع الاقتصادي في الدول العربية وتحليل المدى الذي وصلت إليه الاستثمارات العربية البينية، وإجراء المقارنات بينها مع ما يقابلها من أوضاع على المستوى العالمي.

مكونات البحث:

يتكون البحث من أربعة فصول إضافة إلى المقدمة والخاتمة، تتناول المقدمة المشكلة التي يناقشها البحث وأهميته والمنهجية التي اتبعت في إعداده وكذلك مكوناته.

أما الفصل الأول فإنه يتعلق بالإطار النظري للموضوع حيث يشتمل على المفاهيم النظرية للاستثمار والتكامل الاقتصادي والعلاقة التي تربط الاستثمار بالتكامل الاقتصادي باعتباره احد أدواته الرئيسية، كما يتناول بعض تجارب التكامل الاقتصادي على المستوى الدولي في ظل واقع العولمة.

ويتعلق الفصل الثاني بتحليل واقع البلدان العربية من خلال تتبع مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية كمدخل مفيد لتحليل حجم الاستثمارات العربية البينية، وتأثيرها على التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، باعتبار أن ذلك ما هو إلا انعكاس للواقع الاقتصادي والاجتماعي فيها.

ويتناول الفصل الثالث أهم المؤشرات التي تقيس مناخ الاستثمار في الدول العربية، وبالذات وضع هذه الدول في المؤشرات الدولية، ومستوى علاقة الدول العربية بالعالم الخارجي من خلال تتبع حركة الاستثمارات المتبادلة بين الدول العربية والعالم الخارجي. كما يهتم هذا الفصل بتحليل حركة الاستثمار بين الدول العربية من الحجم والتوزيع القطاعي، والدور الذي تساهم به هذه الاستثمارات في التكامل الاقتصادي العربي.

ويركز الفصل الرابع على المعوقات التي تواجه الاستثمارات بين الدول العربية، وكذلك المدى الذي وصل إليه التكامل بين الدول العربية والمعوقات التي تحول دون وصوله إلى مراحل أعلى. كما يتناول هذا الفصل السبل الكفيلة بتحقيق مستويات أعلى من حركة الاستثمارات بين الدول العربية، وبلوغ مراحل أعلى من التكامل الاقتصادي بينها.

أما الخاتمة فتشتمل على ابرز الاستخلاصات التي توصل إليها البحث والتوصيات والمقترحات التي ترى الباحثة أنها وسيلة لزيادة حجم الاستثمارات العربية البينية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية.

الخاتمة : النتائج والتوصيات

أولاً: النتائج :

توصلت الرسالة إلى مجموعة من النتائج يمكن إيجازها في الآتي:

(١) أن التكامل الاقتصادي يلعب دوراً مهماً في دفع عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلدان الداخلة فيه، ويقوي قدرات البلدان - خاصة النامية منها - على مواجهة المتغيرات المتسارعة على الساحة الدولية ، ومواجهة ظروف المنافسة العالمية التي تفرضها العولمة .

(٢) لم تود العولمة وانفتاح الأسواق على بعضها البعض إلى تقليص التكتلات الإقليمية ، بل على العكس ازدادت هذه التكتلات من حيث عددها ، واختلفت من حيث طبيعتها عن سابقتها من التكتلات ، وأصبحت الكيانات القطرية غير قادرة وحدها على مواجهة المنافسة الاقتصادية على المستوى العالمي .

(٣) بينت تجارب التكتلات الاقتصادية في الأقاليم المختلفة من العالم ، أنها تختلف من حيث طبيعتها ودرجة تكاملها من إقليم إلى آخر ، بحسب طبيعة الظروف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي تميزها عن بعضها البعض . وبالتالي لا يمكن اعتبار تكتل اقتصادي معين نموذجاً ينبغي السير عليه ، ولكن من الممكن الاستفادة من كل تجربة من تجارب التكامل الاقتصادي بما يتلاءم والظروف المحلية .

(٤) تعاني البلدان العربية من تدهور واضح في مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالمقارنة مع البلدان النامية والبلدان المتقدمة ، على الرغم من الجهود التي تبذل في سبيل تحسين وضع تلك المؤشرات والتي حققت نجاحاً أحياناً ، ولكنها سجلت إخفاقات في أحيان كثيرة. وتتمثل أبرز المظاهر السلبية في مؤشرات الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية في الآتي:

(أ) تخلف معدلات النمو الاقتصادي عن مثيلاتها في البلدان النامية ، وهشاشة البنية الاقتصادية وتشوهها من حيث اعتمادها على قطاع الصناعة الاستخراجية بشكل رئيسي، مع تدني مساهمة قطاع الزراعة وقطاع الصناعة التحويلية، بما يترتب على ذلك من تأثيرات ارتفاع درجة الانكشاف الاقتصادي وضعف الأمن الغذائي وعدم القدرة على مواجهة التحديات التي تفرضها العولمة وازدياد المنافسة العالمية .

(ب) ارتفاع معدلات النمو السكاني ومعدلات الإعالة، وازدياد معدلات البطالة، خاصة بين الشباب.

(ج) ارتفاع نسبة السكان الذين يعانون من الحرمان والفقر، مع التفاوت الشديد بين البلدان العربية من حيث أعداد الفقراء وشدة الفقر باختلاف ظروفها الاقتصادية والاجتماعية.

(د) على الرغم من التحسن الذي طرأ على موقع بعض البلدان العربية في دليل التنمية البشري ، فإن كثيراً من السكان يعانون من تفشي الأمية وتدهور أوضاعهم الصحية ، بالإضافة إلى وجود فجوة معرفية وفاصل علمي وتكنولوجي عميق بين البلدان العربية وكثير من بلدان العالم التي تقل فيها الموارد الطبيعية والثروات بالمقارنة مع البلدان العربية .

(هـ) تخلف وضع المرأة من حيث نسبة مساهمتها في النشاط الاقتصادي وحجم مساهمتها في الإنتاج الإجمالي العربي.

(٥) ترصد مؤشرات مناخ الاستثمار في البلدان العربية تحسناً واضحاً في معظمها كنتيجة لسياسات الإصلاح الاقتصادي والهيكلية ، ومع ذلك فإن بعض تلك المؤشرات تشير إلى أن بيئة الاستثمار في العديد من البلدان العربية لا زالت طاردة وليست جاذبة مثل المؤشر المركب للمخاطر القطرية ومؤشر الحرية الاقتصادية ، بالإضافة إلى عدم وجود الاستقرار السياسي والاقتصادي فيها .

(٦) استحوذت الدول العربية على نصيب متدن من تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر على مستوى العالم ، حيث لم يتجاوز نصيبها، في أحسن الأحوال، ١١.٢٦% من تلك التدفقات إلى البلدان النامية ، و ٤.١١% من التدفقات على مستوى العالم.

(٧) شهدت البلدان العربية منذ مرحلة مبكرة من خمسينيات القرن الماضي سعياً حثيثاً نحو تحقيق التكامل الاقتصادي فيما بينها على أمل تحقيق الوحدة السياسية كنتويج لذلك السعي ، وتمثل ذلك في إبرام وتوقيع العديد من المعاهدات والاتفاقيات السياسية والاقتصادية وتكوين تكتلات اقتصادية عربية إقليمية ذات بعد جغرافي .

٨) لم تسجل التجارة العربية البينية أكثر من ١٢% من إجمالي التجارة العربية وهي بذلك تتخلف كثيراً عن التكتلات الإقليمية الأخرى والتي نشأ بعضها بعد البلدان العربية بعقود . كما تعاني التجارة العربية البينية من ضعف تركيبها بسبب تشابه الهياكل الاقتصادية والإنتاجية في الدول العربية ، مما يجعل الإنتاج تنافسياً أكثر من كونه تكاملياً ، ويتشابك مع الخارج أكثر من تشابكه مع الداخل .

٩) سجلت حركة الاستثمارات العربية البينية زيادة مضطردة خلال السنوات العشر الأخيرة مدفوعة بجملة من العوامل الداخلية والخارجية التي ساعدت على اتجاه بعض رؤوس الأموال العربية نحو الدول العربية . ومع ذلك فإن تلك الاستثمارات لم تلعب الدور المطلوب منها في تحقيق التكامل الاقتصادي، كما أن حجم هذه الاستثمارات لا يتناسب مع حجم الأموال العربية المتاحة للاستثمار التي تميل نحو الهجرة، وتفضل الاستثمار خارج حدودها القومية.

١٠) تعاني الاستثمارات العربية البينية جملة من المعوقات التي تحول دون تناميها وتعزيز دورها في تحقيق التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، وأهم هذه المعوقات:

أ) افتقاد الاستقرار التشريعي وسؤ الإدارة .

ب) افتقاد الشفافية ووضوح الرؤية لدى الحكومات العربية ، خاصة فيما يتعلق بالسياسات الاقتصادية والاجتماعية وقوانين العمل .

ج) ضعف البنية التحتية مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف الاستثمار وانخفاض مستويات العائد .

د) عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وتغليب ما هو ذاتي " الخلافات السياسية " على ما هو موضوعي " المصالح الاقتصادية " .

هـ) اتجاه كثير من الدول العربية نحو الدخول في شراكات اقتصادية بشكل منفرد مع دول وتكتلات إقليمية من خارج المنطقة العربية ، مما اضعف علاقتها مع بعضها البعض .

١١) تفاوتت الدول العربية من حيث درجة تكاملها الاقتصادي ، حيث سجلت الدول التي تتميز بصغر اقتصادها نسبياً درجة تكامل أعلى مع محيطها العربي ، بينما سجلت دول المغرب العربي مراكز متأخرة في قائمة مؤشر التكامل الإقليمي .

١٢) إن أهم المعوقات التي تقف أمام مسيرة التكامل الاقتصادي العربي تتلخص في الآتي:

أ) غياب الإرادة السياسية وتغليب المصالح الذاتية على المصالح العامة .

ب) غياب أو محدودية المشروعات العربية المشتركة ، وعدم ارتباطها بالجانب التكاملي وسؤ توزيعها القطاعي والجغرافي .

ج) ضعف التنوع الاقتصادي واختلال الهياكل الاقتصادية، وغلبة الصناعات الخفيفة التي تنتج السلع الصناعية الاستهلاكية والصناعات الغذائية والمنسوجات، وهي صناعات لا تدعم بطبيعتها التكامل الاقتصادي.

د) تفاوت مستويات تفاعل القطاع الخاص مع قضايا التكامل الاقتصادي كتعبير عن تناقض المصالح داخل فئات هذا القطاع.

هـ) غياب أو ضعف مؤسسات التكامل الإقليمي بسبب ضعف منظومة العمل العربي المشترك .

و) التركيز على الاتفاقيات مع دول خارج الوطن العربي وإعطائها الأولوية في التنفيذ .

١٣) إن الاستثمارات العربية البينية تمثل الحلقة الرئيسية التي تلتنق عندها كل الحلقات المكونة لمفاصل التكامل الاقتصادي العربي ، وسوف تؤدي إلى تسريع هذا التكامل من خلال الآتي :

أ) إقامة صناعات تتطلب رؤوس أموال كثيفة ومستوى تكنولوجي مرتفع ، وتعميق التخصص الإنتاجي في الدول العربية باتجاه المزايا النسبية وفقاً لوفرة الموارد.

ب) إقامة صناعات تصديرية جديدة وتطوير القاعدة الإنتاجية للسلع العربية بحيث تكون مدخلا لتحقيق تشابكات أمامية وخلفية بين الصناعات العربية.

ج) رفع درجة الاعتماد الذاتي الجماعي من خلال إحلال السلع العربية محل السلع الأجنبية المماثلة والمنافسة .

د) زيادة القدرات الإنتاجية للدول العربية المستقبلية للاستثمار المباشر والتوسع في صادراتها نحو السوق العربية ، ونقل فائض الاستثمارات أو الاستثمارات التي لا تتوفر لها موارد نسبية في البلد المصدر إلى البلد المستقبل للاستفادة من المزايا النسبية لتحقيق أرباح استثمارية .

هـ) تحقيق تشابك في المصالح الاقتصادية بين الدول العربية - بقطاعها العام والخاص - الأمر الذي يخلق مصالح مشتركة بينها يؤدي إلى تقديم المصالح الاقتصادية على الخلافات السياسية .

ثانياً: التوصيات:

في ضوء النتائج السابقة، يمكن وضع بعض التوصيات التي من شأنها زيادة أحجام التجارة والاستثمارات العربية البينية، وبالتالي توسيع دائرة التكامل الاقتصادي بين الدول العربية، سيراً نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية ومن ثم الوحدة السياسية بينها. وتتمثل أهم تلك التوصيات في الآتي :

١) ينبغي على الحكومات العربية النظر إلى التكامل العربي في إطار رؤية إستراتيجية تدرك أن هذا التكامل هو طوق النجاة للدول العربية مما تعانیه اقتصاداتها، وتعزيز السياسات التنموية المرتكزة على الانفتاح نحو أسواق التصدير، شريطة برمجة هذا الانفتاح من خلال أسبقية الالتزام باتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية، وبهدف إنشاء السوق العربية المشتركة والاتحاد الجمركي الكامل بين جميع الدول العربية .

٢) تدعيم البنية المؤسسية للتكامل الاقتصادي العربي من خلال إنشاء وإقامة عدد من المؤسسات العربية الداعمة له مثل البرلمان العربي ، ومحكمة العدل العربية ، والمفوضية العربية .

٣) توسيع صلاحيات جامعة الدول العربية ، والدخول الجماعي في مفاوضات شراكة اقتصادية مع التكتلات الإقليمية الأخرى، على أن تمثل الدول العربية من خلال المؤسسات والهيئات المتخصصة في جامعة الدول العربية لتحقيق أقصى منفعة ممكنة من تلك الشراكات بالاستفادة من وسائل الضغط التي يتيحها التمثيل الجماعي للدول العربية .

٤) إشراك القطاع الخاص ومؤسسات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالتكامل الاقتصادي العربي، وقيام مؤسسات المجتمع المدني في صياغة وتنفيذ الاتفاقيات المتصلة بالتكامل الاقتصادي العربي ، وقيام مؤسسات المجتمع المدني المتخصصة في الشأن الاقتصادي مثل اتحاد المستثمرين ومنتدى سيدات الأعمال بممارسة دور ضاغط على الحكومات ودفعها باتجاه تعميق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية .

١) تمويل التكامل الاقتصادي العربي من خلال إيجاد شراكات فاعلة بين الحكومات العربية والقطاع الخاص لتوفير متطلبات التمويل اللازم وتحسين أداء أسواق المال العربية لخدمة متطلبات التنمية الاقتصادية .

٢) من أجل زيادة حجم التجارة العربية البينية وتعزيز دورها في عملية التكامل الاقتصادي بين الدول العربية فإنه يجب العمل على الآتي:

أ) تحقيق نوع من التكامل في الإنتاج مبني على الاستفادة من المزايا النسبية لكل بلد عربي.

ب) رفع كفاءة المنتجات المحلية وزيادة قدراتها التنافسية من خلال تحسين جودة المنتجات وتخفيض تكاليفها.

ج) تحسين البنية التحتية وخاصة في مجالات النقل البري والبحري والجوي والاتصالات لتسهيل حركة البضائع والخدمات بين الدول العربية والعمل على تخفيض تكلفة النقل والمواصلات .

د) تسهيل الإجراءات على الحدود والتقليل من المعاملات المعقدة لحركة البضائع والخدمات وتوحيدها بهدف التسريع من انسيابية تلك الحركة بين الدول العربية .

هـ) خلق هياكل إنتاجية واقتصادية تكاملية تركز في الأساس على تنويع قاعدة الاقتصاد العربي وزيادة درجة التشابكات الأمامية والخلفية بين الدول العربية ، وزيادة الطاقات الإنتاجية من خلال توجيه الاستثمارات العربية نحو قطاعات الاقتصاد الحقيقي.

٣) زيادة دور الاستثمارات العربية البينية في تدعيم التكامل الاقتصادي العربي ، ويتطلب ذلك القيام بما يلي :

أ- تحسين بيئة أداء الأعمال ومناخ الاستثمار وإزالة العقبات الإدارية وتطوير التشريعات الناظمة لها، وإعادة النظر في جميع القوانين والأنظمة التجارية والاقتصادية والمالية ذات العلاقة بحركة التجارة والاستثمار بقصد التقريب وتحقيق التجانس بين تلك القوانين والأنظمة.

- ب- تسهيل حركة رؤوس الأموال العربية والاهتمام بدرجة رئيسية برؤوس الأموال المهاجرة وإعطائها الأفضلية والأولوية بالمقارنة مع رؤوس الأموال الأجنبية .
- ج- تعظيم مجالات الاستثمار الداخلي لبناء قاعدة إنتاجية عربية كبيرة تسمح بترسيخ الأموال العربية في المنطقة ، والتعامل بحذر وبرؤية جماعية تجاه الأطروحات التي تستهدف الدول العربية مثل "السوق الشرق أوسطية" أو "الشراكة الأورو_متوسطة".
- د- الاستثمار في ربط وتكامل الشبكات التي تستند عليها التجارة وانتقال عوامل الإنتاج وتدفقات رؤوس الأموال والاستثمار المباشر .
- هـ- توفير البيئة الملائمة للابتكار والإبداع وتشجيع القطاع الخاص على الإنفاق على البحث والتطوير بتقديم الحوافز كالإعفاءات الضريبية وضريبة المبيعات المجيرة للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، وتوجيه البحوث نحو المشكلات الحادة التي تعاني منها الدول العربية، كمشكلات الفقر والبطالة والغذاء ونقص المياه وانخفاض الأداء الاقتصادي .
- و- تعزيز القدرة التنافسية للدول العربية من خلال توزيع الاستثمارات العربية على مشروعات مترابطة في أكثر من دولة عربية والتركيز على إقامة صناعات متكاملة الحلقات باعتماد أسلوب التعاقدات الصناعية الجزئية بين الدول العربية ، باعتباره واحداً من العوامل التي تحول دون تأثير التجاذبات السياسية بين الحكومات على القرارات الاقتصادية .
- ز- استحداث وكالات تصنيف عربية للاستثمار، ووضع المعايير القياسية الإقليمية لتجنب أثر الدوافع السياسية في تصنيف مخاطر الاستثمار في البلدان العربية.
- وأخيراً .. إن التكامل الاقتصادي هو ذو طبيعة اقتصادية وسياسية، لذلك ينبغي أن تتوفر الإرادة السياسية لدى حكومات الدول العربية للسير بخطوات التكامل نحو الأهداف المنشودة.